هو تأكيد ان الكثير من معاناة الفلسطينيين، التي أعقبت تلك الفترة، نجمت عن رفض الاطراف الاخرى ـ بريطانيا واسرائيل ودول «المواجهة» العربية الاساسية ـ السماح لهم بالتحدث بالأصالة عن أنفسهم وحكم انفسهم.

ان أحداث حرب العام ١٩٤٨ لا تفتأ تثير الجدل، ولكن الامر الذي لا جدال فيه ان تلك الاحداث هي التي أدّت الى اجتثاث الفلسطينيين من ديارهم وتشتيت الجزء الاكبر من المجتمع الفلسطيني. ان صدمة الانفصال عن الارض والموروثات و«التشظي» الاجتماعي تضاعف أثرها في السنوات التالية لتلك الاحداث بسبب تقلّبات الحياة تحت السيطرة الغريبة، سواء أكانت اسرائيلية أم عربية. وبالنسبة لغالبية الفلسطينيين فان وضعهم كان هو النفي والاوضاع غير المستقرة. وبعد حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وقع بقية السكان الفلسطينيين، أيضاً، تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي[٣].

ومنذ ذلك الوقت، قتل نحو ٦٠٠٠٠ فلسطيني وجرح عدد لا حصر له في الحرب ضد اسرائيل او النزاعات الأهلية في الاقطار العربية، بما في ذلك الآلاف الكثيرة من الفلسطينيين الذين استشهدوا في أثناء الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ و«حرب المخيمات» في العام ١٩٨٥ وحتى العام ١٩٨٨ ومذابح تل الزعتر وصبرا وشاتيلا[٤]. وفي داخل الارض المحتلة، تراوح عدد الفلسطينيين الذين اخضعوا الى الاستجواب الاسرائيلي بين ٣٥٠ الى ٤٠٠ ألف شخص. ومن بين هؤلاء أُصدرت أحكام بالسجن ضد نحو ١٠٠٠٠٠ في الفترة الواقعة بين العام ١٩٦٧ ومنتصف الثمانينات. وقد حدث ذلك كله حتى قبل القمع الاسرائيلي للانتفاضة والذي نجم عنه عدد اضافي من القتلى بلغ نحو ١٠٠٠ شخص و١٠٠٠٠٠ جريح و٧٠٠٠٠ معتقل في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٨٧ و١٩٩١. وفي أي من هذه الحالات، عانى الفلسطينيون من انعدام سلطتهم السيادية على أنفسهم والارض التي يعيشون فوق اديمها، ومن حاجتهم الى «اعادة ترسيم» هويتهم المحدّدة وان يدافعوا عن كيانهم السياسي وبصورة خاصة في المنفى.

التهديدات المستقبلية

إذا كان مفتاح الامن الوجودي الفلسطيني هو اقامة دولة، إذاً كيف يمكن تحديد الامن المادي لدولة فلسطينية؟ بمجرد قيام هذه الدولة، فان التهديدات العسكرية الاولية ستجابهها من طائفة منوّعة من المصادر الاسرائيلية. احد هذه المصادر، هو نشاط المستوطنين الاسرائيليين السابقين او المدنيين الآخرين الذين قد يشكّلون شبكات ارهابية سرية شبيهة بتلك التي ظهرت من وقت لآخر منذ العام ١٩٨٠، عندما حاولت واحدة من أمثال تلك المجموعات (TNT) اغتيال ثلاثة من رؤساء البلديات المنتخبين. والتهديد الآخر، هو النشاط المحتمل من قبل ضباط مارقين او مسؤولين حكوميين آخرين قد يعملوا اما بالتعاون مع مجموعات مدنية سرية أو يسعون لاستخدام وسائل اتصالاتهم الخاصة لاثارة الأحداث بين دولتي اسرائيل وفلسطين[٥].

هذا الافتراض الاخير، ليس احتمالاً بعيداً: ان الكثيرين من الاسرائيليين يعتقدون ان وزير الدفاع الاسبق، اريئيل شارون، ورئيس أركان حربه، رفائيل ايتان، سحبا الحكومة الاسرائيلية عمداً وعن طريق الخداع للدخول في مجابهة مع سوريا في العام ١٩٨٢ ومن ثم القيام بحصار بيروت[٦]. وحتى في غياب أفراد لهم مآرب خاصة، فان الحكومة الاسرائيلية قد تخطىء في فهم بعض التطورات السياسية والعسكرية في فلسطين أو في دول عربية مجاورة أخرى، أو قد تبالغ في ردّ فعلها على عمل يقوم به محرضون وتشنّ عمليات عسكرية ضد الدولة الفلسطينية بصورة مبتسرة أو من غير داعٍ.